برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

البرامج القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/7/Add.7
8 September 1997
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع موزمبيق

١٩٩٨-٢٠٠١

الموجز

استفاد **البرنامج** من تجاربه الطويلة في الماضي لتنفيذ مبادراته بصورة فعالة لكي يستخدم المعونة الغذائية في تلبية احتياجات البرمجة لحالات الطوارئ والتنمية على السواء. وتحقيقا لهذا الهدف، فإن البرنامج القطري يعمل على الحد من هشاشة أوضاع السكان الذين يعانون من انعدام ا من الغذائي في موزمبيق، واضعا نصب أعينه النساء بصفة خاصة، عن طريق مشروعات الاستجابة السريعة وتبني قضايا الفقراء والجوعى، والمشروعات القائمة على المجتمعات المحلية.

ويستجيب **البرنامج** للاحتياجات العاجلة من ا غذية في حالات الكوارث، في الوقت الذي يعمل فيه مع حكومة موزمبيق في وضع وتنفيذ سياسة قطرية لمواجهة الكوارث. ويستخدم **البرنامج** في ذلك نهجا برامجيا متكاملا، موجها مشروعات التدخل نحو أشد المجتمعات معاناة من انعدام ا من الغذائي. ويحدد **البرنامج** هذه المجتمعات بأساليب تحليل هشاشة ا وضاع ورسم خرائطها، والتي تحدد مؤشرات الهشاشة، والمجتمعات ا كثر تعرضا لانعدام ا من الغذائي. و**البرنامج** إذ يركز جميع أنشطته القطاعية على هذه المجتمعات المحلية، فإنه يسعى إلى تخفيض انتشاره جغرافيا بالتركيز على المجتمعات المعنية التي تعاني من انعدام ا من الغذائي، وعلى ا خص تلك التي تعيش في مناطق العجز الغذائي في جنوب موزمبيق. وهناك ثلاثة مكاتب فرعية في مواقع استراتيجية لدعم الجهود الخاصة بتصميم المشروع، وتنفيذه، ومتابعته.

وتركز مشروعات **البرنامج** - بالتعاون مع الوزارات المعنية في موزمبيق، ووكالات **ا مم المتحدة**، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية - على وضع سياسة قطرية لمواجهة الكوارث، وإصلاح البنيات الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل أضرار انعدام ا من الغذائي في مجالي الصحة والتعليم. ويتعاون **البرنامج** مع شركائه ا خرين في شق الطرق وإصلاحها، وفي بناء وإصلاح العيادات الصحية والمدارس الابتدائية، مع تقديم ا غذية اللازمة وا غذية التكميلية إلى ا طفال الذين يعانون من سوء التغذية والنساء الحوامل، ومرضى الإيدز وأسرهم، وتلاميذ المدارس الثانوية الداخلية والعاملين فيها. ومن أهم أشكال تنفيذ المشروعات: تقديم الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب.

ويلعب بناء القدرات، زيادة مشاركة المرأة في إدارة ا من الغذائي وأغذية الإغاثة، دورا هاما في جميع أنشطة **البرنامج**، وتدعم بصورة مباشرة الهدف المعلن وهو المساعدة في إقامة مجتمعات محلية تعتمد على نفسها وتنعم با من الغذائي. وتشجيعا من **البرنامج** لتحسين الجهود التعاونية مع شركائه ا خرين، فإنه يستهدف تقديم المعونة إلى ٠٠٠ ١٣٩ ١ مستفيد، مستخدما في ذلك ٣١٠ ١٢٩ أطنان من ا غذية على امتداد الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠٠١.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	M. Zejjari	رقم الهاتف: 6513-2201
منسق عمليات موزمبيق:	P. Dalal	رقم الهاتف: 6513-2874

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

التركيز الاستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- كان **المجلس التنفيذي** قد وافق في دورته العادية الثانية عام ١٩٩٦ على محفظة **البرنامج** في موزمبيق، آخذا في اعتباره التوجيهات التي وردت في مخطط الاستراتيجية القطرية لموزمبيق. وتستند هذه الوثيقة عن البرنامج القطري على مخطط الاستراتيجية القطرية هذا، وعلى مبادرات **البرنامج** باشراك حكومة موزمبيق، والمنظمات غير الحكومية، و**الأمم المتحدة**، والجهات المانحة في عملية التخطيط الاستراتيجي بهدف الوصول إلى شكل فعال في عمليات البرمجة والتنسيق والتعاون على امتداد الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١.

انعدام الأمن الغذائي والفقر وهشاشة الأوضاع

٢- ينتشر الفقر على نطاق واسع في موزمبيق، ورغم أنها بلد زراعي أساسا، فإن المجموعات المعرضة للخطر في الأجزاء الفقيرة من المناطق الحضرية، تشكل هي الأخرى جزءا من الفقراء الجوعى في البلاد. فقد أسفرت عشرون عاما من الحرب مع تكرار الكوارث – مثل الجفاف والفيضانات الدورية – عن نقص البنيات الاجتماعية والاقتصادية، والانخفاض الشديد في فرص الحصول على دخل، وانخفاض شديد في معدلات التعليم، وتباين الإنتاج الزراعي والحيواني، وعلى الأخص في المناطق الجنوبية المعرضة للجفاف. ويغلب أن يوجد الفقراء ومن يعانون من انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي ترأسها امرأة وتضم عدد كبير من المعالين، وكبار السن الذين لا يوجد من يعولهم من أفراد الأسرة، والأسر الأخرى التي ترتفع فيها نسبة المعالين. وفي الوقت الذي تسعى فيه عملية التكيف الهيكلي في موزمبيق إلى تثبيت الأجور وتشجيع النمو الاقتصادي، فإن هؤلاء السكان المعرضين للخطر – والذين يعيشون عادة في عزلة وليست لديهم أية مهارات خاصة ولا يكسبون سوى القليل – مازالوا يعانون من ضعف القوة الشرائية دون أي مصدر بديل للدخل أو الحصول على السلع ليشتروا أو يقايضوا على ما يحتاجونه من طعام. ومن بين مجموع السكان البالغ ١٨,٣ مليون نسمة، يعيش ٧٠ في المائة في المناطق الريفية. ويعيش ٦٠ في المائة تقريبا من سكان الريف (ثمانية ملايين تقريبا) تحت حد الفقر[١]. وبالإضافة إلى ذلك تصل نسبة الأمية بين الكبار إلى ٦٠ في المائة، ولا يحصل سوى أقل من ٤٠ في المائة على الخدمات الصحية.

٣- تمكن صغار المزارعين من استئناف إنتاجهم الزراعي في عام ١٩٩٧/١٩٩٦، بفضل انتهاء الحرب والأمطار المواتية. ورغم أن الإنتاج الزراعي يحقق زيادة مستمرة، فمازال الأمن الغذائي ضعيفا بالنسبة للاستثمار في الإنتاج، ومراقبة الجودة، والقدرة على إعادة الاستثمار في آليات تقليدية. ولا شك أن مساحة قطع الأراضي المحدودة لا تعطي في أغلب الأحيان المحصول الكافي لسد الاحتياجات الأساسية للأسرة، أو لجعل الإنتاج منافسا في الأسواق المحلية. فصغار المزارعين ليست لديهم فرص للاستثمار في المدخلات الجديدة، أو البذور المحسنة، أو المعدات والأسمدة، أو مكافحة الآفات. أما إذا حدثت أي خسائر في المزرعة، فإن الأسرة تعاني من ارتفاع الأسعار في الأسواق. وليس هناك سوى عدد قليل من الأسر التي تتمتع بمرونة كافية لتحمل أي متاعب قصيرة الأجل، مثل فشل المحاصيل أو عقبات تعرقل الإنتاج، والكوارث الجوية، وعدم توافر الأغذية لعدة شهور من السنة.

---

(١) تقرير **البنك الدولي** عن القطاع الصحي (١٩٩٥).

٤- أما الأسر الريفية في المناطق التي تحقق فائضا في الأغذية، وبخاصة المناطق الوسطى والشمالية، فتواجه تحديات عديدة، مثل: نقص هياكل التسويق المناسبة، ومحدودية القروض لصغار المزارعين، وعجز القطاع التجاري الضعيف عن استيعاب وتسويق الفوائض المحلية والدورية. ومازالت فرص العمل الريفية وغير الزراعية[١] ضئيلة في أغلب المناطق. ومازالت المرأة هي المنتج الرئيسي للأغذية. ورغم أن هناك ما يقرب من ١,٨ مليون امرأة، يصنفن "كمزارعات للأسرة"، ويمثلن الجزء الأكبر من اليد العاملة في إنتاج المحاصيل الأساسية، وأغلب الأيدي العاملة في زراعة الحدائق المنزلية (بما في ذلك الخضر) فليست هناك سوى برامج معدودة موجهة نحو المرأة بصورة مباشرة لمساندة هذا الدور الرائع في إنتاج الأغذية وإدارتها.

٥- ويعيش الآن أكثر من ثلث سكان الحضر تحت خط الفقر. ويمثل سكان الحضر ٣٠ في المائة تقريبا من مجموع سكان موزمبيق، مقابل ١٣ في المائة فقط في عام ١٩٨٠. ومثال ذلك، فإن نسبة تتراوح بين ٤٠ في المائة و٥٠ في المائة تقريبا من سكان مابوتو العاصمة يعتبرون فقراء، وهي نسبة تزيد كثيرا عما كانت عليه قبل الحرب. ورغم أن بعض السكان بدأوا يعودون إلى المناطق الريفية، فإن التوقعات تشير إلى أن سكان الحضر سيواصلون زيادتهم إلى أكثر من ستة ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٠. وتنفق أغلب الأسر الحضرية ٧٠ في المائة على الأقل من دخلها على الطعام.

٦- وفي بعض المناطق، تسببت الأعداد الكبيرة من العائدين – رغم أنها زادت الإنتاج المحلي – في ضغط كبير على البنية الأساسية المحدودة والمتهالكة بالفعل، وخاصة في المدارس، والعيادات الصحية، وشبكات المياه والمجاري، ومرافق تخزين الأغذية. ويزداد انعدام الأمن الغذائي تفاقما بسبب سوء شبكة الطرق، وعدم كفاية السكك الحديدية وقطاع الشحن البحري. وفي المناطق التي توجد فيها بنيات أساسية اجتماعية، يفتقر أغلبها إلى الأغذية الأساسية والتكميلية. فالمدارس والعيادات الصحية عاجزة عن تحقيق المستويات المطلوبة من الأغذية، وهو يقلل من عدد التلاميذ ومن مشاركة المجتمعات المحلية. ويرتبط ذلك بزيادة معدلات الأمية والمرض والوفيات[٢] (يتضمن الملحقان الأول والثاني وصفا تفصيليا لمؤشرات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في موزمبيق).

استراتيجيات الحكومة وسياسات المعونة الغذائية

٧- تنظر حكومة موزمبيق إلى المعونة الغذائية باعتبارها موردا هاما لدعم السياسات الإنسانية والإنمائية معا. وتركز أنشطة المعونة الغذائية التي توافق عليها الحكومة على: (أ) المحافظة على المعونة الغذائية لسد العجز في الأرز والقمح إلى أن تستعيد البلاد قدرتها على الإنتاج (مازالت الذرة تحصل على دعم باعتبارها محصولا إستراتيجيا)؛ (ب) استخدام المعونة الغذائية لمواصلة تلبية احتياجات الإغاثة للأسر الريفية التي تضررت بسبب نقص الأمطار أو الكوارث الطبيعية؛ (ج) استخدام المعونة الغذائية من أجل التنمية في شكل دعم للميزانية، بإطعام المجموعات المعنية ومعالجة انعدام فرص العمل بدعم الدخول وتقديم الغذاء مقابل العمل في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بهدف المحافظة على الأسعار ودعم الإنتاج المحلي.

٨- ومع ذلك، فإن صياغة السياسات مازالت في بدايتها في أعقاب الحرب، كما أن الحكومة لم تحدد بعد سياسات مستقلة وشاملة للأمن الغذائي. وهناك عدد من الاستراتيجيات الحكومية، صمم لمتابعة السكان المعرضين للخطر وتقديم الخدمات لهم. ومع تدفق المدخلات من الجهات المانحة، شكلت الحكومة وحدة لتخفيف حدة الفقر في لجنة التخطيط الوطنية، استنادا إلى الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التخطيط والمالية لتخفيف وطأة الفقر في عام ١٩٩٥. وتحدد هذه

(١) فرص للعمل بخلاف العمل في المزرعة التي يملكها الشخص نفسه.
(٢) إحصاءات عام ١٩٩٧ ستصدر عن المعهد الوطني للإحصاءات ووزارة التخطيط والمالية بعنوان مسح دخل ا سرة وإنفاقها عام ١٩٩٧.

الاستراتيجية ضرورة إيجاد أسواق لمحاصيل التصدير، ووضع قوانين لحيازة الأراضي، وإعادة بناء البنيات الاجتماعية. وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة أهداف رئيسية: تحسين معيشة البشر، والاستثمار في رأس المال البشري، وإقامة شبكة أمان ضد الكوارث. وإلى أن توضع سياسة وطنية وتقرها المؤسسات، فإن **البرنامج** سيواصل العمل مع الحكومة لدعم استراتيجيتها الحالية لتخفيف وطأة الفقر. وقد أدرجت بالفعل إطارات الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة المعنية في تصميم أنشطة **البرنامج**، وذلك بالاتصالات المباشرة مع النظراء في الوزارة.

مذكرة الاستراتيجية القطرية

٩- وافقت حكومة موزمبيق على مذكرة الاستراتيجية القطرية في شهر أغسطس/ آب ١٩٩٥. وقد أتاح تنسيق البرمجة الذي قامت به المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات، والذي سيطبق اعتبارا من ١٩٩٨/١/١، فرصة جديدة للتعاون المشترك. وكانت النتيجة أن أصبح التقدير القطري المشترك (أبريل/ نيسان ١٩٩٧) يقترب من موقع متين لدعم الجهود التعاونية الإنمائية **للأمم المتحدة**. وقد وقع الاختيار مؤخرا على موزمبيق بوصفها واحدة من ٢٠ بلدا تشترك في إطار المساعدات الإنمائية **للأمم المتحدة**، بهدف تعظيم التعاون وزيادة تنسيق التنمية.

١٠- وفي قطاع التنمية الاقتصادية، يؤكد موقف **الأمم المتحدة** على ضرورة وضع استراتيجية وطنية للأمن الغذائي تعالج تحديدا المسائل التالية: ملكية الأراضي، واستخدام الموارد الطبيعية بما فيها المراعي والغابات، وتحسين نظم الأسواق من أجل تحسين الإنتاج بما في ذلك إقامة شبكة من الطرق، والخدمات الصحية الأساسية، ونظام فعال لمواجهة الكوارث ولاسيما في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حدد شركاء **الأمم المتحدة** ضرورة وجود قاعدة بيانات مجمعة لتحديد وتوصيف السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة أفضل. وإذا عولجت كل هذه المسائل، فإن ذلك سيفضي إلى: تحسين أداء القطاع الزراعي، وزيادة فرص العمل، وتنظيم المعونة الغذائية، وإقامة هياكل للأمن الغذائي، وعمل نظم فعالة للإنذار المبكر، وضمان سياسات وطنية للأمن الغذائي، ودعم التخطيط لحالات الطوارئ والحد من نتائج الكوارث، والعمل على حماية الأصول وشبكات الأمان ضد الكوارث. أما في قطاع التنمية الاجتماعية، فإن الالتزامات تدعم المبادرات في مجالي الصحة والتعليم (وعلى الأخص السكان والصحة، والمياه والنظافة العامة) أما المبادرات المشتركة بين القطاعات فمن بين ما تركز عليه: تخفيف وطأة الفقر وضمان المعيشة المستدامة، وتخويل سلطات للمرأة، وحقوق الأطفال، والمصابين بمرض الإيدز.

برامج الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية

١١- في عام ١٩٩٧، أقرت المجموعة الاستشارية في اجتماعها بباريس استراتيجية لنمو القطاع الخاص والحد من الفقر بالتركيز على المشروعات الصغيرة والدقيقة في المناطق الريفية، بما في ذلك سن قوانين الأراضي، وإقامة شبكات ريفية للتسويق، ودعم البنيات الأساسية، وتقديم قروض صغيرة، وتهيئة المناخ أمام الأعمال، وتشجيع الاستثمارات، وإصلاح القطاع الخاص. ويبين التقدير القطري المشترك الذي وضعته **الأمم المتحدة** الالتزامات المشتركة بشأن الاستراتيجيات القطاعية في موزمبيق (الملحق الثالث)

١٢- وتعمل **الأمم المتحدة** والجهات المانحة بنشاط مع الحكومة من أجل وضع برامج قطاعية للاستثمار في مجالات الصحة والتعليم، والبنيات الأساسية، والزراعة. كما تعمل الجهات المانحة الثنائية، وعلى الأخص حكومة هولندا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – بالتعاون مع **البرنامج** و**منظمة الأغذية والزراعة** و**الاتحاد الأوروبي** – لتحديد الأنشطة

المساندة للأمن الغذائي التي تستهدف تحسين الأسواق الزراعية في الريف والحضر. ويدعم البنك الدولي تطوير البنية الأساسية، بما في ذلك إنشاء الطرق الفرعية كجزء من مشروعه لشق الطرق وخدمات الموانئ. بينما تدعم حكومة السويد والبنك الدولي مبادرات قطاع التعليم، في الوقت الذي تواصل فيه حكومة سويسرا نشاطها في قطاع الصحة. كما أن هناك مجموعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تعمل في تنمية الموارد البشرية، بتوفير خدمات التدريب والإرشاد التي تفضي إلى الحصول باستمرار عن طريق تقنيات محسنة على إدارة الموارد (بما في ذلك استهلاكها واستخدامها) والإنتاج الزراعي والمياه والنظافة العامة، وتوليد الدخول، والتعليم، والصحة، والتغذية[١].

تقييم أنشطة البرنامج في موزمبيق

١٣- منذ أن وافق **البرنامج** على أول مشروع له في موزمبيق عام ١٩٧٤، التزم **البرنامج** بأكثر من ١,٤ مليون طن من الأغذية إلى هذا البلد، قيمتها الإجمالية ٥٦٩ مليون دولار. وقد استأثرت عمليات الطوارئ واسعة النطاق، استجابة للحرب التي دارت هناك، والجفاف المدمر، والمساعدات الهائلة للاجئين الموزمبيقيين في البلدان المجاورة، بنحو ٨٠ في المائة من أنشطة **البرنامج**. ورغم الحاجة الملحة لمساعدات الطوارئ، فقد استطاع **البرنامج** أن يستخدم ٢٠ في المائة من موارده السلعية من أجل برامج التنمية.

فعالية وكفاءة عمليات البرمجة

١٤- منذ عام ١٩٨٩، التزم **البرنامج** بكميات من الأغذية بلغت في مجموعها ٠٠٠ ٥٥٨ طن، لعمليات طوارئ مختلفة لمساندة ضحايا الفيضانات، والحرب، وإعادة التوطين، وتسريح الجنود في موزمبيق. وكانت العملية التي نفذها **البرنامج** لمواجهة أسوأ جفاف في تاريخ موزمبيق في ١٩٩٢/ ١٩٩٢ (٠٠٠ ٢٢٥ طن) تتسم بالكفاءة والسرعة، بالإضافة إلى تنفيذها بسرعة وبطريقة إقليمية.

١٥- وكانت عملية الطوارئ والعائدين الأخيرة تشتمل على عنصر لدعم المشروعات الإنمائية الصغيرة، التي تنفذها المجتمعات المحلية، والمؤسسات المحلية، والمنظمات غير الحكومية. وفي عام ١٩٩٤، ووفق على ٣٥ مشروعا صغيرا من هذا النوع، يدخل ضمنها أنشطة للتغذية والغذاء مقابل العمل، بلغت مجموع الأغذية التي سلمت لها ٧٠٠ ١ طن. كما نفذت مشروعات الغذاء مقابل العمل بنجاح ضمن المشروع ٤٧٢٠ (تقديم المساعدة لبرنامج إنشاء الطرق الفرعية) للتوسع في شق الطرق الفرعية في تسع مقاطعات، بما يحسن من فرص الوصول إلى الأسواق الزراعية، وبناء وإصلاح عدد من دورات المياه والمدارس والعيادات الصحية بالمشاركة مع السلطة السويدية للتنمية الدولية، **وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، و**الاتحاد الأوروبي**، ومشروعات ممولة من الحكومة الألمانية. أما المشروع ٤٧٢١ فيدعم الخدمات الصحية الأساسية في مابوتو العاصمة، بينما مولت عمليات الطوارئ في **البرنامج** أنشطة متكاملة أخرى للري وتركيب الشبكات الصحية.

١٦- وكانت لعمليات الطوارئ التي نفذها **البرنامج** فوائد أخرى مباشرة على التنمية. فإسناد عمليات النقل من الباطن إلى القطاع الخاص، بنحو ٢٠ مليون دولار، كان له دور حاسم في المساعدة على إقامة قطاع نقل قوي قادر على المنافسة.

---

(١) إحصاءات عام ١٩٩٧ ستصدر عن المعهد الوطني للإحصاءات ووزارة التخطيط والمالية بعنوان مسح دخل ا سرة وإنفاقها عام ١٩٩٧.

ونتيجة لفتح الطرق وعملية إزالة الألغام (ساهم **البرنامج** بنحو مليون دولار في هذا المجهود) انخفضت تكاليف نقل الطن للكيلومتر الواحد انخفاضا شديدا خلال السنتين أو الثلاثة الأخيرة. وساهم **البرنامج** – بالتعاون مع **منظمة الأغذية والزراعة** وبدعم سخي من الجهات المانحة – في مساندة المتضررين من الكوارث بشراء البذور ونقلها (وعلى الأخص بذور المحاصيل المقاومة للجفاف) والتي وزعت مع الأغذية قبل موسم الزراعة في المناطق الجنوبية من موزمبيق. كما قام **البرنامج** بتوريد المعدات اللازمة لبعض الأنشطة، مما مكن المستفيدين من مواصلة تطهير أراضيهم وإعدادها للزراعة، واستثمار طاقاتهم الإنتاجية في الإنتاج الزراعي في الموسم التالي.

١٧- وأنفق **البرنامج** ما يقرب من ١٠ ملايين دولار على الشراء محليا (الذرة أساسا) من المناطق التي حققت وفرة في الإنتاج في المناطق الشمالية، ليزيد بذلك من دخول المزارعين، وليساهم بقدر ملموس في تحويل الاقتصاد الريفي إلى اقتصاد نقدي، وهو شرط ضروري سواء لتنويع الاقتصاد أو لتنمية قطاع المزارع. وقد حرص **البرنامج** والحكومة على عدم تضخم الأسعار، وحافظا على سعر إشاري واقعي للمنتجين، يمكن المحافظة عليه لفترة طويلة. وكان من بين أولويات **البرنامج**، مساعدة الحكومة – بالتعاون مع شركائه الآخرين – في إعداد استراتيجية وطنية لتخفيف آثار الكوارث، تتضمن عنصرا هاما لبناء المؤسسات.

١٨- ومن بين الدروس المستفادة ضرورة أن يتبع **البرنامج** في برمجته للمشروعات الإنمائية نهجا أكثر تكاملا، يستخدم المعونة الغذائية لتحقيق أغراض التنمية، مركزا على الأنشطة المشتركة بين القطاعات في مناطق جغرافية محدودة. ومعنى هذا إعطاء دور أقوى للمكاتب الفرعية، وعلى الأخص في مراحل جمع البيانات والمتابعة والتقييم.

البرنامج القطري لبرنامج الأغذية العالمي

١٩- إن الإطار الذي يحدد البرامج التي يقترح **برنامج الأغذية العالمي** تنفيذها في موزمبيق، بدأ يتغير. فالمتوقع أن تحدث زيادة في الإنتاج حتى مع توقع حالات الجفاف والفيضانات المحتملة، وعلى الأخص بعد أمطار موسم ١٩٩٦/ ١٩٩٧. وخلال خمس سنوات، قد تحقق موزمبيق اكتفاء ذاتيا، مع حدوث تحسن كبير في الآليات الريفية اللازمة لذلك. وسوف تستمر مساعدات الطوارئ الموجهة، بينما تستخدم آليات الأغذية الأخرى لخدمة السكان المعرضين للخطر على أفضل وجه. ولا شك أن زيادة الإنتاج وما سيسفر عنه من انخفاض في توزيع أغذية الطوارئ، سيسمح للبرنامج بأن يعزز التحول من عمليات الطوارئ – الإغاثة (توزيع الأغذية) إلى التنمية (الأمن الغذائي المستدام) مستفيدا من خبرته القيمة التي اكتسبها في إدارة وتصميم عمليات الطوارئ والتنمية المعقدة.

الأهداف والنتائج المنشودة

٢٠- تأسيسا على عملية التشاور مع حكومة موزمبيق، و**الأمم المتحدة**، والجهات المانحة، والشركاء من المنظمات غير الحكومية، وبناء على توصيات بعثات تقييم البرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٩٦، فقد قام **البرنامج** بصياغة "بيان رسالة **البرنامج**" القطرية ليحدد فيه أولوياته ويوجه أنشطته خلال الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠١. ويتسق بيان رسالة **البرنامج** القطرية مع الإطار الوارد في" بيان رسالة **البرنامج**"، والموجهات العالمية الجديدة. فبيان رسالة **البرنامج** في موزمبيق يوضح الأهداف العامة لأنشطة **البرنامج**، في إطار مساعدة الفقراء الجوعى في موزمبيق، مع

صياغة كل هدف منها على حدة، مع مساهمة شريك **للبرنامج**، لسد احتياجات المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في السنوات الأربع المقبلة.

٢١- ويهدف بيان رسالة **البرنامج** في موزمبيق إلى الحد من هشاشة أوضاع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، موجها اهتمامه بصورة خاصة إلى النساء، من خلال الاستجابة السريعة، ومناصرة قضاياهم، والمشروعات القائمة على المجتمعات المحلية.

وتحقيقا لهذا الهدف العام، فإن **البرنامج** يهدف إلى التعاون مع الحكومة وغيرها من الشركاء لتحقيق الأهداف الأساسية التالية:

(أ) المساهمة في طاقات المجتمعات المحلية المعنية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي للقيام بأنشطة إنمائية تقلل من هشاشة أوضاعها، في مجالات محددة مثل البنيات الأساسية والتعمير، والصحة والتعليم، وسياسات مواجهة الكوارث وإدارتها والتأهب لها؛

(ب) تلبية الاحتياجات الوطنية من الأغذية في حالات الكوارث والطوارئ.

٢٢- وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف، فإن **البرنامج** سيعمل في وقت واحد مع الحكومة وشركائه الآخرين، في بناء الطاقات المؤسسية من خلال الأهداف الفرعية التالية:

(أ) النهوض بدور المرأة في المعونة الغذائية، وعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الأغذية، بهدف المساهمة في فرص تحسين الأمن الغذائي للأسرة؛

(ب) زيادة الطاقات المؤسسية المحلية والوطنية، بتدريب النظراء؛

(ج) إدارة قاعدة بيانات موحدة وشاملة لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، حتى يمكن تحديد أشد المجتمعات المحلية تعرضا لانعدام الأمن الغذائي والعمل من أجلها؛

(د) تشجيع لجنة حكومية للأمن الغذائي وتنسيق عملها، لتمثل الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، بهدف معالجة المسائل والسياسات والبرامج المتصلة بالأغذية.

٢٣- ويهدف نهج البرمجة إلى استخدام الموارد بصورة أفضل وخدمة أشد السكان تعرضا للخطر بصورة أفضل، وذلك بتركيز مبادرات المشروعات على المجتمعات المحلية المعنية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وسيتحرك **البرنامج** نحو تحسين تكامل وتعزيز البنيات الأساسية، والصحة والتعليم، وكذلك سياسات مواجهة الكوارث وإدارتها والتأهب لها. وسيسفر ذلك عن توسع جغرافي صغير مع زيادة تركيز الأنشطة في المجتمعات المحلية المحددة. وستجني هذه المجتمعات المحلية – التي يتم تحديدها بواسطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها – بالتعاون مع الحكومة (اعتمادا على معايير الهشاشة والتركيز على مناطق العجز الغذائي والمناطق المعرضة للكوارث في الأجزاء الجنوبية من موزمبيق) أكبر قدر من الفوائد من قيمة المعونة الغذائية كمورد إنمائي يستخدم الأغذية مقابل العمل، والأغذية مقابل التدريب، وأشكال المعونة الغذائية الأخرى. أما في المناطق التي تحقق وفرا في الأغذية – كتلك الموجودة في الأجزاء الشمالية، فسوف يركز **البرنامج** جهوده على المشتريات المحلية من الذرة والفاصوليا، وهي ميزة اقتصادية هامة للمزارعين والتجار وشركات النقل في الشمال. وتتبع الميزة النسبية للبرنامج من قدرته على مساندة حاجة الحكومة إلى تسويق إنتاج الأغذية المحلية من المناطق الشمالية، في الوقت الذي تستخدم فيه المعونة الغذائية كمورد إنمائي لمساعدة المناطق الجنوبية التي تعاني نقصا في الأغذية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، والبنيات الأساسية،

وتوفير المستلزمات الزراعية. ونظرا لعدم وجود آليات جيدة للقيام بذلك، فإن عمليات الطوارئ في **البرنامج** – ولاسيما تلك الخاصة بحالات الجفاف والفيضانات – ستستمر في تلبية احتياجات ضحايا الكوارث، بأن توفر لهم الاحتياجات الضرورية من أغذية الإغاثة.

٢٤- أما على المستوى القطري، فإن أنشطة **البرنامج** تستهدف ما يلي: مساعدة الحكومة في صياغة سياسة وطنية للتأهب لمواجهة الكوارث، والتنسيق مع الحكومة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص لتحسين التعاون وتبني قضايا الفقراء الجوعى، واستخدام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في تحديد السكان المعرضين للخطر في المناطق التي ينعدم فيها الأمن الغذائي، وتعظيم فرص بناء القدرات، ومشاركة المرأة في مبادرات أغذية الإغاثة وإدارتها. ولا شك أن أنشطة الدعم لها أهميتها الحيوية في نجاح البرمجة العامة، إذ أن تبني قضايا الفقراء الجوعى، مع بناء القدرات المحلية، هما عنصران أساسيان إذا أردنا لأنشطة **البرنامج** أن تكون فعالة وأن تحقق النتائج والتأثيرات المرجوة منها.

٢٥- وبالإضافة إلى الأنشطة الجارية الممولة بالفعل من مشروعات **البرنامج** المعتمدة، فستدبر الموارد لمبادرات جديدة من اعتماد الأغذية في **البرنامج**، وهو آلية جديدة مرنة صممت لاستخدام الأغذية والأموال في دعم المشروعات الإنمائية الصغيرة المدارة محليا والتي يحركها الطلب في المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وسوف تركز أنشطة اعتماد الأغذية في **البرنامج**، وهي الأنشطة التي ستنفذ بمعرفة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية نفسها في فترة لا تزيد عن سنتين، على إعادة التأهيل، والخدمات الاجتماعية، والتوعية بالمساواة بين الجنسين، وبناء القدرات، وتوليد الدخول، وخلق فرص عمل. وسوف تفحص **لجنة استعراض المشروع في البرنامج** المقترحات الخاصة بتطبيق التوجيهات الإجرائية، كما ستشارك في المبادرات المشتركة للرصد وكتابة التقارير والتقييم، وكذلك في ضمان تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

٢٦- وتبسيطا للأنشطة التي ينفذها **البرنامج** الآن لتحقيق أهدافه، ستجرى تعديلات في طريقة التدخل لتتناسب مع ظروف موزمبيق المتغيرة التي يعمل **البرنامج** في ظلها. فسوف يشجع زيادة مشاركة المرأة عن طريق أنشطة مصممة خصيصا تركز على مجالي الصحة والتعليم (وعلى الأخص في المناطق الحضرية وشبه الحضرية)، بالإضافة إلى المبادرات الحالية للغذاء مقابل العمل في أنشطة التعمير الريفية. كما سيدرس **البرنامج** إدخال تعديل تدريجي على حصة الأغذية، بإدخال مساهمة نقدية متواضعة بدلا من السلع المتوافرة في الأسواق المحلية (هناك خيار نقدي موجود بالفعل في المشروع رقم ٥٣٣١ لإصلاح المدارس والعيادات الصحية).

الفئة المعنية

٢٧- يتوجه **البرنامج** في موزمبيق نحو المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في مناطق العجز الغذائي جنوبي موزمبيق، مركزا بشكل خاص على احتياجات النساء ومشاركتهن. وسوف يحدد **البرنامج** عن طريق تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها مؤشرات التعرض للخطر (مثل حصول الأسرة على موارد إنتاجية، وفرص العمل، والوصول إلى الأسواق والحصول على الخدمات الأساسية، والتغييرات السكانية، وآليات الاعتماد على الذات، وأخطار الكوارث) للمساعدة في تحديد أشد المناطق تعرضا للخطر وانعدام الأمن الغذائي، وكذلك المناطق الفرعية أو المناطق الحضرية وشبه الحضرية التي يستطيع **البرنامج** تعظيم أنشطته فيها. ومن بين المجموعات المستفيدة المعنية في هذه المجتمعات المحلية: الأسر التي تعاني من عجز في إنتاج الأغذية، والنساء اللواتي يرأسن أسرهن، والأسر التي تستفيد أكثر من غيرها من التحويل في دخولها من سلع تشكيلة الأغذية، وأعضاء المجتمع المحلي وعلى الأخص الحوامل

والأطفال الذين يعانون من نقص الأغذية أو معرضون لأخطاره، والأسر المحرومة النازحة أو العائدة، والأسر التي ترتفع فيها نسبة المعالين.

التعاون مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى

٢٨- أنفق **البرنامج** وقتا طويلا في تعزيز اتصالاته وروابطه مع شركائه الآخرين في موزمبيق، عن طريق محفل للمشاركة، من أجل تنسيق الأنشطة وإقامة آليات للتعاون. وتم إنجاز ذلك من خلال سلسلة من حلقات العمل مع المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات ومع شركائه من **الأمم المتحدة** وشركائه من المنظمات غير الحكومية المنفذة وشركائه في حكومة موزمبيق والنظراء (أي وزارات الشؤون الخارجية والتعاون، والتجارة، والتخطيط والمالية، والتعليم، والإدارة الحكومية، والصحة، والزراعة، والعمل والأشغال العامة) ويشارك **البرنامج** في العديد من لجان **الأمم المتحدة** واللجان الحكومية في قطاعات التعليم والصحة والتغذية، كذلك في المجموعات الخاصة بالبنيات الأساسية والأمن الغذائي والتأهب لمواجهة الكوارث.

إدارة الموارد

٢٩- تستند محفظة **البرنامج** في موزمبيق إلى تقدير الاحتياجات وإلى الاتجاهات الحالية في استخدام الموارد وفعالية تكاليف الإمدادات. وسيستمر **البرنامج** في السعي للحصول على موارد ثنائية للبنود غير الغذائية في المشروعات التي يساعدها وفي عمليات البرمجة المشتركة مع المنظمات غير الحكومية. ويقدر مجموع تكاليف **البرنامج** القطري لمدة أربع سنوات بنحو ٩١٠ ٠١٨ ٦٣ دولارات (شاملة المصروفات المباشرة وغير المباشرة) لأربعة أنشطة تعتمد على المجتمعات المحلية، وثلاثة أنشطة مساندة موجهة نحو ٠٠٠ ١٨٩ ١ مستفيد بكمية من الأغذية تبلغ في مجموعها ٣١٠ ١٢٩ أطنان. ويوجه **البرنامج** القطري ٣٢ في المائة من مواده إلى عمليات الطوارئ و٦٨ في المائة منها إلى الأنشطة الإنمائية (الجداول ٢ – ٤ والملحق الأول). وقد تمت الموافقة بالفعل على مبلغ ٩٧٠ ٩٨٦ ١٤ دولارا، بالإضافة إلى اقتراح مبلغ إضافي قيمته ٩٤٠ ٠٣١ ٤٨ دولارا.

٣٠- تتكون لجنة استعراض الموارد والمخصصات من قادة الفرق في الوحدات العاملة في **البرنامج** (الإدارة العليا، والتنفيذ الميداني، والخدمات، والدعم، وعمليات المشروعات). والهدف من هذه اللجنة هو استعراض توافر الموارد، وإدارة السلع، والقيام بعمليات الشراء والمتابعة بهدف ضمان أن تلبي الموارد المخصصة احتياجات المشروعات. وتجتمع هذه اللجنة كل ثلاثة أشهر في مابوتو العاصمة. ومن بين اختصاصات هذه اللجنة استعراض النقل البري والتخزين والمناولة، والتمويل الثنائي والحكومي، ومعدلات الاستخدام، وتكاليف التشغيل المباشرة وتكاليف الدعم. كما تقوم اللجنة بإعداد جميع عمليات المراجعة المالية والمتابعة.

استعراض البرنامج القطري

٣١- تبين جداول استعراض **البرنامج** القطري لموزمبيق (الملحق الأول) المستفيدين المعنيين، وتكاليف التشغيل المباشرة وتكاليف الدعم، والتكاليف غير المباشرة، وآليات تدبير الموارد. وفي ما يلي بيان تفصيلي للتكاليف المباشرة:

أنشطة البرنامج القطري

أنشطة تعتمد على المجتمعات المحلية

أنشطة دعم البنيات الأساسية والتعمير

٣٢- **التركيز الاستراتيجي**. التركيز الاستراتيجي على دعم السكان المعرضين للخطر في المجتمعات المحلية المعنية التي يسهم عدم الحصول على البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم توافرها، في انعدام الأمن الغذائي.

٣٣- **تحليل المشكلة**. إن الزيادات الأخيرة في إنتاج الأغذية لم تترجم بالضرورة إلى أمن غذائي للسكان المعرضين للخطر. فمازالت موزمبيق تعاني من نقص البنيات الأساسية الذي سببته عشرون سنة من الحرب، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية المتكررة. فمازال نقص الطرق المؤدية إلى الأسواق، ومرافق التخزين، وشبكات المياه والمجاري، ومباني الصحة والتعليم، يعوق المجتمعات المحلية عن زيادة إنتاجيتها، وتسويق إنتاجها، والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. ومازالت مستويات المعيشة عند مستوى الفقر، حارمة بذلك أفراد المجتمع المحلي من تنمية أصولهم الأساسية. وإذا كان السلام قد ساهم في تحقيق الأمن القومي بشكل عام، فإن البنيات الاجتماعية والاقتصادية مازالت عاجزة عن تحقيق مطالب المجتمع.

٣٤- ***الأهداف والنتائج المرجوة***. إن الهدف المباشر هو تمكين الحكومة والمجتمعات المحلية من بناء أو إصلاح البنيات الأساسية اللازمة. أما الأهداف في المدى البعيد فهي توفير فرص عمل قصيرة الأجل من خلال "مبادرات الغذاء مقابل العمل"، وبناء أو إصلاح أكثر من ٧٠٠ مدرسة ابتدائية يضم كل منها ثلاث غرف، و١٩٢ مركزا صحيا، ورصف أكثر من ٢٠٠ ٢ كيلومتر من الطرق الفرعية، وبناء شبكات تكميلية للمياه والمجاري ومرافق تخزين الأغذية.

٣٥- ***دور المعونة الغذائية وأشكالها***. يعتبر "الغذاء مقابل العمل" "وفي بعض الحالات الأجر النقدي مقابل العمل" أو البنود غير الغذائية المكملة (حافزا لتمكين المجتمعات التي تعاني من نقص الأغذية من المشاركة في بناء البنيات الأساسية اللازمة، والحصول على الطعام اللازم، أو كسب القدرة على شرائه من الأسواق المحلية. وهذه الآلية تعظم فوائد المعونة الغذائية في هذه المجتمعات كتحويل في دخولها، وأجر مكتسب، ودعم تغذوي. فالبرامج كثيفة العمالة توفر الدخل الذي تشتد الحالة إليه في مناطق العجز الغذائي في فترات عدم الزراعة، ويمكن التوسع فيها في أوقات الجفاف. أما "الغذاء مقابل التدريب" فهو آلية أخرى تستفيد فيها المجتمعات المحلية من التدريب على الخبرات اللازمة مع ضمان حصولها على الطعام في الوقت نفسه.

٣٦- ***استراتيجية التنفيذ***. كان إنشاء الطرق الفرعية (المشروع ٤٧٢٠) أحد عناصر مشروع البنك الدولي للطرق وخدمات الموانئ، ويمثل جانبا مهما في برنامج الحكومة للاستثمار في البنيات الأساسية القطاعية لشق الطرق باستخدام مشروعات "الغذاء مقابل العمل" لتحسين عمليات النقل بين الأسواق المحلية والوصول إليها بهدف زيادة الإنتاج المحلي وزيادة مبيعاته. وفي المناطق التي توجهت الحكومة للعمل بها، ستستمر عملية شق الطرق الفرعية لمساندة أهداف الحكومة بالنسبة للبنيات الأساسية، كما ستستمر عمليات الصيانة في الوقت الذي تسند فيه عملية إقامة الطرق إلى القطاع الخاص بالكامل. وبذلك ينتهي المشروع ٤٧٢٠ لإقامة الطرق الفرعية، بمجرد استكمال عملية الخصخصة.

٣٧- ويعمل **البرنامج** بصورة مباشرة مع وزارة الأشغال العامة ويحدد مواقع البناء مع وزارتي الصحة والتعليم. وسيقوم المشروع ٥٣٣١ لأنشطة دعم البنيات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم، بإصلاح البنيات الأساسية في هذين المجالين (بما في ذلك بناء المرافق) في مواقع مختارة للتغذية المدرسية والمراكز الصحية. وتقليلا للتكاليف الرأسمالية الكبيرة لبناء وإصلاح هذه المباني، ستستخدم المواد المحلية كلما أمكن، كما سيساهم أفراد المجتمع المحلي بالعمل، مما يشجع بالتالي على أعمال صيانة هذه المرافق الجديدة محليا.

٣٨- وسوف يدعم **اعتماد الأغذية في البرنامج** المشروعات الإنمائية الصغيرة الإضافية التي ستبدأ في المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي يحددها **البرنامج**، ومن بينها على وجه التحديد تشجيع بناء القدرات لزيادة دور المرأة في إدارة عمليات الإصلاح المحلية للمخازن، ومرافق المياه والمجاري، والطرق الفرعية الجديدة وصيانتها. كما سيعمل **البرنامج** أيضا في شبكة الطرق الفرعية الجديدة في المناطق التي تعاني من عجز الأغذية، مستخدما في ذلك **اعتماد الأغذية في البرنامج** لربط إقامة الطرق بأنشطة البنيات الأساسية في مجال الصحة (العيادات الصحية/ مستشفيات الولادة) والتعليم (المدارس الداخلية/ دور الحضانة).

٣٩- **المستفيدون والمزايا المنشودة**. سيستفيد بصورة مباشرة ٠٠٠ ١٢١ شخص، من فرص العمل قصيرة الأجل، وتحسين الطرق الموصلة إلى الأسواق، وزيادة القدرة التخزينية المحلية، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، وتحسين شبكات المياه/ المجاري التكميلية. أما المستفيدون المباشرين فهم أطفال المدارس الابتدائية ودور الحضانة ومدرسيهم، والمعاونون الصحيون، وأفراد المجتمع المحلي، ممن سيحصلون على الخدمات والمرافق. وسوف يعمل **البرنامج** مع الحكومة وشركائه المنفذين، وقادة المجتمع المحلي، على تحقيق نسبة من مشاركة النساء تصل إلى ٦٠ في المائة.

٤٠- ***الدعم والتنسيق والرصد والتقييم***. ستتم عملية تنسيق مبادرات التعمير بواسطة وزارات الأشغال العامة، والصحة، والتعليم. وسيطبق **البرنامج** معاييره التي وضعها لعمليات الرصد وكتابة التقارير على المنظمات غير الحكومية المنفذة. ثم أن جميع المشروعات تحتاج إلى تقييم في منتصف المدة بجانب التقييم النهائي. وسيقوم موظفو المكتب الفرعي **للبرنامج**، ورئيس فريق دعم البنيات الأساسية والتعمير في مابوتو بتقديم الدعم والتنسيق في الموقع.

٤١- **تقديرات التكاليف**. تمت الموافقة على مبلغ ٤٠٠ ٦٧١ ١١ دولار للمشروعين ٤٧٢٠ و٥٣٣١. وهناك مبلغ إضافي مقترح قيمته ٤٤٠ ٧٧٥ ٩ دولارا لإقامة الطرق الفرعية (المشروع ٤٧٢٠) ومبلغ ٨٤٠ ٤٤٦ ٢١ دولارا لأنشطة اعتماد الأغذية في **البرنامج** (بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة) باستخدام ٨٨٠ ٤٤ طنا من الأغذية.

أنشطة الصحة والتعليم

٤٢- **التركيز الاستراتيجي**. التركيز الاستراتيجي هنا هو دعم السكان المعرضين للخطر في المجتمعات المحلية المقصودة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث يساهم نقص الأغذية والمكملات التغذوية والتدريب على المسائل الصحية والتغذوية في انعدام الأمن الغذائي.

٤٣- **تحليل المشكلة**. يعتبر التعليم قطاعا رئيسيا لتنمية وتحسين معيشة سكان موزمبيق في المستقبل، حيث أن تقدم التعليم عنصر لا غنى عنه للتنمية الوطنية. والمدارس الثانوية الداخلية عنصر جوهري في قطاع التعليم، إذا أردنا الحد من الأمية وتحسين أداء التعليم. ومع ذلك، فإن مسؤوليات العمل في الأسرة (وعلى الأخص بالنسبة للبنات)، والمرض، والسعي للحصول على أجر نقدي، والمسافات الشاسعة التي يقطعها التلاميذ إلى هذه المدارس، كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع

نسب الغياب والتسرب من المدارس، الأمر الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى عدم حضور التلاميذ وعدم استكمالهم لمعدلات الحضور. ونظرا للصعوبات الشديدة التي تواجهها الميزانية في الاعتمادات المتكررة والاعتمادات الاستثمارية لوزارة التعليم، التي تعتمد اعتمادا شديدا على التمويل من الجهات المانحة، فإن دعم المدارس الثانوية الداخلية يظل أمرا حيويا على المدى القصير والمتوسط ضمانا لأن تظل المدارس الثانوية الداخلية مفتوحة، ولتحسين فرص التعليم، وعلى الأخص بالنسبة للبنات.

٤٤- وبالإضافة إلى ذلك، فقد قررت وزارة الصحة أن انخفاض ثقة أفراد المجتمع المحلي في الخدمات الصحية المحلية، يقلل من حصول هؤلاء الأفراد على العناصر المغذية اللازمة وعلى توعيتهم بنظم التغذية. وحيث أن المراكز الصحية النائية عجزت في أغلب الأحيان عن تلبية احتياجات الرعاية الصحية بسبب نقص الأدوية والمعدات والبنيات الأساسية والموظفين، فإن الكثير من المجتمعات المحلية مازالت تعتمد على الأساليب التقليدية دون غيرها. وقد أسفر ذلك عن استمرار المعايير والأساليب الصحية السيئة في جميع أنحاء موزمبيق، وعلى الأخص في المناطق الريفية، بما أفرزه من أفراد معرضين لأخطار شديدة مثل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والمصابين بمرض الإيدز، والنساء الحوامل في حالات خطرة.

٤٥- ***الأهداف والنتائج المنشودة***. الهدف المباشر هو توريد الأغذية اللازمة لتظل المدارس الثانوية الداخلية مفتوحة، وزيادة خدمات التغذية الصحية الأساسية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وزيادة توافر الأغذية للنساء الحوامل المعرضات للخطر في الريف وتوفير أساليب التغذية السليمة لهن، وزيادة الوعي بنظم التغذية. أما الأهداف على المدى البعيد فهي المحافظة على معدلات حضور التلاميذ/ المدرسين أو زيادتها، وترسيخ أساليب الأغذية في المدارس والعيادات الصحية، وتحسين أساليب التغذية لمرضى الإيدز وأسرهم، وتخفيض معدلات الوفاة بين الأمهات/ المواليد، وتخفيض أعداد الأطفال المصابين بسوء التغذية.

٤٦- ***دور المعونة الغذائية وأشكالها***. سيستخدم توزيع الأغذية بصورة مباشرة كحافز للأطفال والتلاميذ والمدرسين على الحضور إلى المدارس، وكعلاج للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في المراكز الصحية. وستستخدم الأغذية كدعم لميزانية المدارس الثانوية الداخلية، في الوقت الذي توضع فيه خطط لهياكل الأجور، والتكاليف المتكررة، وإدارة الأغذية. أما الغذاء مقابل التدريب فسيستخدم في مبادرات التغذية الأساسية، والصحة العامة، والتوعية بإعداد الأطعمة واستخدامها. وفي الحالات الخاصة، ستستكمل البنود غير الغذائية أنشطة المدخلات الغذائية.

٤٧- ***استراتيجية التنفيذ***. ستستخدم وزارة التعليم مشروع **برنامج الأغذية العالمي** ٥١٦٠ "تغذية التلاميذ في المدارس الداخلية في المناطق المعرضة للجفاف" في تقديم موارد غذائية إلى جميع المدارس الثانوية الداخلية في مختلف أنحاء موزمبيق طوال السنوات الأربع المقبلة. وسيبدأ **البرنامج** ووزارة التعليم في الانسحاب تدريجيا من برامج التغذية المدرسية مع وضع هياكل للأجور وإجراءات لإدارة الأغذية. وتعتبر مبادرات محو الأمية والتعليم غير الإلزامي – وعلى الأخص للنساء وبالتركيز على أهمية انتظام البنات في الدراسة – أنشطة تكميلية في المدارس التي ينفذ فيها المشروع ٥١٦٠.

٤٨- وبالتعاون مع وزارتي الصحة والرعاية الاجتماعية، ستقوم أنشطة التنمية الصغيرة في اعتماد الأغذية للبرنامج بدعم القطاع الصحي في المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي يوجه **البرنامج** اهتمامه إليها بالطرق الآتية: البدء بالتوعية الصحية والتغذوية واعداد الأطعمة واستخدامها والتدريب على النظافة العامة لمرضى الإيدز وأسرهم في منازلهم، ومواصلة برامج التغذية العلاجية في مرافق الصحة المحلية للأطفال المقيمين في المستشفيات بسبب سوء التغذية وما يرتبط به من أمراض مع تدريب أمهاتهم على نظم التغذية، ومعالجة النسبة المرتفعة للغاية في وفيات

الأمهات أثناء الوضع وبناء عيادات للولادة باستخدام المعونة الغذائية والأغذية مقابل التدريب، للنساء الحوامل الريفيات المعرضات للخطر اللواتي لا يستطعن الوصول إلى العيادات للولادة فيها. كما سيقوم **اعتماد الأغذية في البرنامج** بدعم الأغذية في دور الحضانة في مراكز الرعاية النهارية المحلية، إلى أن تقام آليات لممارسة هذا العمل (خاصة وأن أنشطة التغذية في دور الحضانة محدودة بسنة واحدة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوعية الغذائية والتدريب على التغذية سيقدمان للطهاة والعاملين في المدارس الداخلية بالتعاون مع وزارة الصحة.

٤٩- ***المستفيدون والمزايا المنشودة.*** سيستفيد من هذا البرنامج ٠٠٠ ٢٥٦ شخص بصورة مباشرة، منهم ٠٠٠ ٨ من مرضى الإيدز، و٠٠٠ ٦٥ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وأمهاتهم، و٧٩٢ ١٥٣ تلميذا ومدرسا في ٢٥٣ مدرسة، و٤٠٠ ٢ سيدة ريفية من الحوامل المعرضات للخطر في ٤٨ عيادة للولادة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدريب على التوعية الغذائية والتغذية في دور الحضانة سيفيد أكثر من ٠٠٠ ٢٦ شخص.

٥٠- ***الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.*** يجري تنسيق أنشطة الصحة والتعليم بواسطة وزارات الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، كما تجري متابعتها بواسطة موظفو الإدارات المحلية للصحة والتعليم، والمنظمات غير الحكومية المنفذة، والمكاتب الفرعية **للبرنامج**. وسيتولى التقرير السنوي **للبرنامج** وتقريرا التقييم المرحلي والتقييم الختامي، تقدير نتائج المشروع.

٥١- **تقدير التكاليف.** تم الالتزام بنحو ٢٢٠ ٣٤ طنا من الأغذية لأنشطة الصحة والتعليم، يبلغ مجموع قيمتها ٦٢٠ ١٩٤ ١٧ دولارا كتكاليف مباشرة وغير مباشرة. كما تمت الموافقة على مبلغ ٣٠٠ ٦٣٣ ١ دولار للمشروع ٥١٦٠ حتى شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٨. وهناك مبلغ إضافي مقترح قيمته ٣٢٠ ٥٦١ ١٥ دولارا للمشروع ٥١٦٠ من يوليو/ تموز ١٩٩٨ حتى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١، وللأنشطة الخاصة باعتماد الأغذية في البرنامج.

سياسات مواجهة الكوارث، وأنشطة إدارتها والتأهب لها

٥٢- **التركيز الاستراتيجي.** التركيز الاستراتيجي هنا هو دعم مبادرات الحكومة لعلاج النقص في وجود وتنفيذ سياسة وطنية لمواجهة الكوارث وإدارتها والتأهب لها، الأمر الذي يساهم في انعدام الأمن الغذائي.

٥٣- **تحليل المشكلة.** لا شك أن عدم وجود سياسة وطنية يحرم الحكومة والمجتمعات المحلية من توقع الكوارث والتخطيط لها. فمع عدم وجود آليات محلية تكفل الاستجابة الفعالة للكوارث، سيظل السكان المعرضون لهذه الكوارث معرضون أيضا لانعدام الأمن الغذائي.

٥٤- وتتولى الحكومة، و**البرنامج**، و**منظمة الأغذية والزراعة** والشركاء الآخرين متابعة الكوارث. فعلى المستوى الإقليمي، تتولى **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** تمويل نظم الإنذار المبكر، بينما تتولى **منظمة الأغذية والزراعة**، على المستوى القطري، إقامة سلسلة من آليات الإنذار المبكر. وسوف يساهم تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في **البرنامج** في عملية المتابعة، بتحديده للمناطق المعرضة للخطر بناء على مؤشرات الجفاف والفيضانات وإنتاج المحاصيل. ويحتاج الأمر إلى سياسات وتخطيط للاستعداد للأزمات الوشيكة بحيث يمكن الاستفادة من الموارد الشحيحة بصورة أفضل، وتخويل السلطة للمجتمعات المحلية للإشراف على إدارة الأغذية وجهود التخطيط في حالات الطوارئ. ومع ذلك، فإن المجتمعات المحلية تفتقر إلى الاستعداد، كما أن إمكانياتها الحالية ضعيفة لكي تحد بصورة فعالة من أية كارثة طبيعية.

٥٥- ***الأهداف والنتائج المنشودة.*** الهدف من هذه الأنشطة هو مساعدة الحكومة على وضع سياسة وطنية لمساندة المجتمعات المحلية في تنفيذها بمساندة مبادرات بناء القدرات لمنهجيات التقدير، وترسيخ مثل هذه السياسة الوطنية حتى يمكن تحديد آليات الوقاية من الكوارث والاستجابة لها، وتحديد الموارد اللازمة، وأشكال متابعة الكوارث وإدارتها.

٥٦- ***دور المعونة الغذائية وأشكالها.*** على المستوى القطري، سوف تستخدم استراتيجيات الصياغة والتنفيذ في جزئها الأكبر بنود غير غذائية وتكملة نقدية للميزانية. أما على المستويين الجهوي والمحلي، فسيستخدم "الغذاء مقابل التدريب" حافزا على المشاركة.

٥٧- ***استراتيجية التنفيذ.*** تسعى الحكومة إلى وضع سياسة وطنية للاستعداد لحالات الكوارث والتصدي لها، وتبني هذه السياسة وتنفيذها. وقد ساعد **البرنامج** بالفعل في صياغة هذه السياسة، ومازال يقوم بدور رئيسي مع جميع الشركاء في وضع اللمسات الأخيرة فيها، بهدف الاتفاق عليها وبدء المناقشات مع الحكومة حول استراتيجيات تنفيذها. فعدم وجود هذه السياسة يجعل جهود **برنامج الأغذية العالمي**، و**الأمم المتحدة**، والجهات المانحة، في مجال الأمن الغذائي غير قابلة للاستمرار، ويشكل في النهاية ضغطا على الموارد المحدودة بالفعل. وسيعمل **البرنامج** بصورة مباشرة مع وزارتي التخطيط والتعاون، والشؤون الخارجية، من خلال إدارة الوقاية من الكوارث الوطنية ومكافحتها في حكومة موزمبيق، بالإضافة إلى الوزارات الأخرى المعنية، بهدف وضع اللمسات الأخير في صياغة سياسة لمواجهة الكوارث، وتوزيعها على الموظفين الحكوميين المحليين لتنفيذها. وسوف يستفيد **البرنامج** في ذلك من نماذج مثل هذه السياسة وتطبيقاتها، في البلدان الأخرى في أفريقيا الجنوبية.

٥٨- وبمجرد وضع هذه السياسة الوطنية، فإن تنفيذها على المستوى الوطني سيحتاج إلى قدر كبير من بناء القدرات. وسوف يدعم **اعتماد الأغذية في البرنامج** الجهود التعاونية مع وزارة العمل، باستخدام مراكز التدريب المحلية لتصميم برامج التدريب وتطبيقها لاكتساب خبرات في تنفيذ مثل هذه السياسة.

٥٩- **المستفيدون والمزايا المنشودة.** سيوجه **البرنامج** جهوده نحو موظفي الحكومة المحليين في عشرة مقاطعات وكذلك نحو القادة المحليين، وعلى الأخص النساء، في المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي ينفذ فيها **البرنامج** مشروعاته. والمتوقع أن يسفر التنفيذ المناسب لهذه السياسة على المستويين الجهوي والمحلي عن زيادة كبيرة في استعداد موزمبيق لمواجهة الكوارث وإدارتها لدى ٠٠٠ ١٢ شخص من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.

٦٠- ***الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.*** ستتم مساعي التنسيق عن طريق الشركاء في **الأمم المتحدة** بالتعاون مع إدارة الوقاية من الكوارث الوطنية ومكافحتها في حكومة موزمبيق. وسيتم تدبير المدخلات الإقليمية بواسطة **البرنامج** وغيره من المبادرات في منطقة أفريقيا الجنوبية. وستتولى وزارة العمل تنسيق عمليات تدريب العناصر المؤسسية وأداء التسليم، مع المشاركة في المتابعة. كما ستتزعم المكاتب الفرعية للبرنامج ورئيس فريق وحدة السياسات جهود المتابعة الإضافية، عن طريق التنسيق مع إدارة الوقاية من الكوارث الوطنية ومكافحتها، ووزارة التخطيط والتعاون. وستقاس مساهمة **البرنامج** بواسطة التقرير السنوي عن برنامج موزمبيق، وتقريرا التقييم في منتصف المدة والتقييم النهائي.

٦١- **تقدير التكاليف.** يقترح تقديم كمية من الأغذية تصل في مجموعها إلى ١٥٠ ٤ طنا، للأنشطة المتعلقة بسياسات مواجهة الكوارث وإدارتها والتأهب لها، يبلغ مجموع قيمتها ٦١٠ ٠٥١ ٣ دولارات كمصاريف مباشرة وغير مباشرة، عن طريق **اعتماد الأغذية في البرنامج**.

أنشطة عمليات الطوارئ

٦٢- **التركيز الاستراتيجي.** التركيز الاستراتيجي هنا على دعم السكان المعرضين للكوارث عندما يساهم نقص الاحتياجات المباشرة من الأغذية في انعدام الأمن الغذائي.

٦٣- **تحليل المشكلة.** تعاني موزمبيق من الكوارث الطبيعية المتكررة، وعلى الأخص تناوب الجفاف والفيضانات. ونظرا لعدم وجود سياسات لمواجهة الكوارث، وما يفضي إليه ذلك من عدم وجود استعدادات محلية لإدارة الكوارث والتخفيف من أضرارها، فإن سكان موزمبيق معرضون دائما بشدة لنقص الأغذية، وسوء التغذية، والأمراض.

٦٤- **الأهداف والنتائج المنشودة.** الهدف المباشر هو مساعدة الحكومة في الاستجابة لاحتياجات الأغذية الفورية في حالات الكوارث، بأن تكفل دورا متزايدا للمرأة في الإغاثة بالأغذية وإدارتها. أما الأهداف على المدى البعيد، فهي تقليل الوفيات بين ضحايا الكوارث، والإبقاء على الحد الأدنى من الأمن الغذائي للأسرة في المناطق المتضررة.

٦٥- ***دور المعونة الغذائية وأشكالها.*** ستستجيب عملية توزيع الأغذية المباشرة إلى الاحتياجات من الأغذية والتغذية، كما ستقوم بدور التحويل في الدخول أثناء الأزمات.

٦٦- ***استراتيجية التنفيذ.*** إدارة الوقاية من الكوارث الوطنية ومكافحتها في حكومة موزمبيق هي المسؤولة في الوقت الحاضر عن تنسيق الأغذية وتحديد مواقع توزيعها أثناء الكوارث. وسيتولى فريق **الإمدادات في البرنامج** تنفيذ عملية التوزيع بمساعدة المنظمات غير الحكومية وشركات النقل الخاصة المحلية. كما تستخدم البنود غير الغذائية الأخرى – وعلى الأخص البذور – مع عنصر نقدي بسيط في بعض الحالات، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. وتتولى وحدة الإمدادات والعاملون في المكتب الفرعي للبرنامج القيام بزيارات للمواقع لتحديد هذه المواقع، وعدد سكانها، وكيفية الوصول إليها. وسيتولى **البرنامج** وشركاؤه عقد اجتماعات وحلقات عمل دورية للتنسيق.

٦٧- **المستفيدون والمزايا المنشودة.** تشير التقديرات المستندة إلى التجارب والمعلومات السابقة إلى أن ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص سيحتاجون أثناء فترة **البرنامج** إلى معونة غذائية في حالات الطوارئ (بمتوسط سنوي يقترب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص لأربعة مدد طول كل منها ستة شهور).

٦٨- ***الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.*** يحظى هذا النشاط بمشاركة جميع الشركاء، وعلى الأخص حكومة موزمبيق، بعد الاعتراف بالدور الرئيسي للبرنامج في الاستعداد لمواجهة الكوارث والحد من أضرارها في موزمبيق. فعملية المتابعة تتم بمعرفة إدارة الوقاية من الكوارث الوطنية ومكافحتها، و**البرنامج**، والمنفذون المحليون، بالتعاون مع العاملين في المكتب الفرعي للبرنامج. كما ستتم عملية التنسيق مع شركاء **البرنامج** في ما يتعلق بتسجيل المستفيدين، وتوزيع بطاقات الحصص، ومتابعة مواقع الكوارث وتأثير المعونة الغذائية والبذور والبنود غير الغذائية.

٦٩- **تقدير التكاليف.** تم الالتزام بأغذية تزن ٠٦٠ ٤٩ طنا تقريبا لعمليات الطوارئ، بقيمة إجمالية تبلغ ٠٧٠ ١٨٧ ٢٠ دولارا كتكاليف مباشرة وغير مباشرة. وقد تمت الموافقة بالفعل على مبلغ ٢٧٠ ٨٦٢ ١ دولارا، كما أنه من المقترح الموافقة على مبلغ إضافي قيمته ٨٠٠ ٥٠٤ ١٨ دولار.

الأنشطة التكميلية

الأنشطة الموجهة نحو قضايا الجنسين ومؤسساتها، وأنشطة بناء القدرات

٧٠- **التركيز الاستراتيجي.** التركيز الاستراتيجي لهذه الأنشطة سيكون على المرأة. فالمرأة هي المنتج الرئيسي للأغذية، وكثير من النساء يرأسن أسرهن وبالتالي يلعبن دورا رئيسيا في الأمن الغذائي لهذه الأسر. ولاشك أن عدم مشاركة المرأة وتدريبها على أغذية الإغاثة وإدارتها هو أحد أسباب انعدام الأمن الغذائي.

٧١- ***تحليل المشكلة.*** وجهت المبادرات الخاصة بالأمن الغذائي نحو السكان المعرضين للخطر، دون تحديد صريح بإشراك النساء في المسائل المتعلقة بأغذية الإغاثة وإدارتها. ولم تكن المرأة عادة مستفيدا مباشرا من الموارد الإنمائية، في الوقت الذي تشكل فيها ٥٢ في المائة من القوة العاملة في موزمبيق. ورغم أن الطعام هو مسؤولية المرأة في أغلب الأسر، فإن دورها في أغذية الإغاثة وإدارتها يكاد يكون معدوما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء القدرات على الإغاثة بالأغذية وإدارتها على المستويين القطري والمحلي، أمر ضروري سواء بالنسبة للحكومة أو لقادة المجتمعات المحلية.

٧٢- ***الأهداف والنتائج المنشودة.*** تستهدف هذه الأنشطة زيادة مشاركة المرأة فيها وزيادة قدرتها على إدارة الأغذية، وذلك بالوصول بنسبة مشاركتها في هذا **البرنامج** إلى ٦٠ في المائة على الأقل، وتخصيص الموارد بما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي للمرأة، وبواسطة المرأة، للأسرة وللمجتمع المحلي، وبناء القدرات القطرية والمحلية لإدارة الموارد الغذائية الموجهة نحو التنمية.

٧٣- ***استراتيجية التنفيذ.*** إن أنشطة **البرنامج** وموارده موجهة نحو زيادة مشاركة المرأة لتصل إلى ٦٠ في المائة، وذلك بهدف تعظيم فعالية المعونة الغذائية. وقد وضع **البرنامج** خطوطا توجيهية للمساواة بين الجنسين لجميع وحدات **البرنامج** العاملة، ولتوزيعها بشكل عام على الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات المنفذة الأخرى. وتبين هذه الخطوط بوضوح الأنشطة التي يمكن أن تزيد من مشاركة المرأة وإدارتها للأمن الغذائي، عن طريق التوعية بالمساواة بين الجنسين، وربط نتائج الأمن الغذائي للأسرة بتدريب المرأة، وضمان وجود عناصر لبناء القدرات من أجل زيادة أو تحسين نتائج الأنشطة. كما يلتقي **البرنامج** مع المنظمات النسائية المحلية ويتعاون مع شركائه الآخرين في البرامج التي تتبنى الدعوة للمزيد من العدالة في الحصول على الموارد، والاعتماد على الذات (مثل **منظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، وبرامج معينة للجهات المانحة).

٧٤- ***الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.*** سيبدأ رئيس فريق قضايا الجنسين وبناء القدرات في حملات للتدريب والتوعية، بالتنسيق مع الحكومة، و**الأمم المتحدة**، والوكالات المانحة. كما سيقدم رئيس الفريق خدماته إلى **لجنة استعراض المشروع في البرنامج** ليكفل معدلات مشاركة مقبولة من جانب المرأة، وتنفيذ الأنشطة التدريبية لتحقيق الأهداف المنشودة، بما في ذلك تنفيذ مبادرات تدريبية عديدة للعاملين في **البرنامج**. وسيتولى التقرير السنوي وتقريرا التقييم المرحلي والتقييم الختامي تقدير نتائج هذا النشاط.

٧٥- **تقدير التكاليف.** يقترح تخصيص مبلغ ٨٥١ ٩٧٠ دولارا كمصروفات مباشرة وغير مباشرة للأنشطة التي سيدعمها اعتماد الأغذية في **البرنامج** للمساواة بين الجنسين وبناء القدرات.

أنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها

٧٦- **التركيز الاستراتيجي.** التركيز الاستراتيجي هنا على أن التوجه نحو أشد المجتمعات المحلية تعرضا لانعدام الأمن الغذائي أمر ضروري رغم صعوبته، وذلك لضرورة جمع بيانات موثوق بها ومتناسقة، وتحليلها وإدارتها.

٧٧- **تحليل المشكلة.** هناك بعض البيانات لدى العديد من الوكالات عن مدى ما يتعرض له سكان موزمبيق من أخطار. ومع ذلك، فقد أعلن **البرنامج** ضرورة تجميع هذه البيانات وإضافة المزيد إليها. فنقص تحليل هذه البيانات يعوق الجهود المبذولة للاستعداد لحالات الطوارئ والتخطيط للأنشطة الإنمائية في المجتمعات التي تزيد فيها الأخطار. ولا شك أن الاتفاق على مؤشرات للأوضاع الهشة هو جزء رئيسي في توجيه المعونة الغذائية **للبرنامج** توجيها فعالا.

٧٨- ***الأهداف والنتائج المنشودة.*** تستهدف هذه الأنشطة مساندة جمع البيانات عن الأوضاع الهشة وتحليلها وإدارتها، بهدف وضع مؤشرات ومعايير، وتحديد الاحتياجات، وآليات لمتابعة الأوضاع في المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ولن تكتفي وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في **البرنامج** بخدمة احتياجاتها الداخلية في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها فحسب، وإنما ستشاطر المعلومات والتكنولوجيا مع الحكومة والشركاء الآخرين بحيث تصبح في النهاية جزءا من النظام المتكامل للتحليل ورسم الخرائط في الحكومة.

٧٩- ***استراتيجية التنفيذ.*** لدى **البرنامج** وحدته الخاصة لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، ويسعى مع شركائه الآخرين (وفي مقدمتهم **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** وحكومة موزمبيق) في وضع مؤشرات هشاشة الأوضاع بهدف تحديد أشد المجتمعات المحلية تعرضا لانعدام الأمن الغذائي ومتابعة هذه المجتمعات. وسوف توجه وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها تدخلات **البرنامج** نحو تشجيع إدارة الكوارث والاستعداد لها، مع تركيز الأنشطة في المجتمعات المحلية المحددة. وتنوي هذه الوحدة التأكد من سلامة البيانات وموثوقيتها، وتلافي الازدواجية في جمع البيانات وتحليلها.

٨٠- ***الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.*** تحتاج وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها إلى كمية هائلة من أجهزة الحاسوب وبرامجه، والتدريب على كل ذلك، وإلى سلسلة من حلقات العمل مع الشركاء. وسوف تتزعم هذه الوحدة المبادرة والتنسيق مع شركائها. كما ستشارك مع الحكومة والشركاء الآخرين في عمليات المتابعة، وسيجري تقدير نتائج عملها بواسطة التقرير السنوي **للبرنامج** وتقريرا التقييم المرحلي والتقييم الختامي.

٨١- **تقدير التكاليف.** يقترح تخصيص مبلغ ٢١٠ ٩٩٣ دولارات كمصروفات مباشرة وغير مباشرة لتمويل أنشطة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها من اعتماد الأغذية في **البرنامج**.

دعم لجنة الأمن الغذائي في الحكومة وتنسيق أنشطتها

٨٢- **التركيز الاستراتيجي.** التركيز الاستراتيجي هنا سيكون على تبني قضايا الفقراء الجوعى بتشجيع تحسين التنسيق والتعاون مع الشركاء لتحسين الأنشطة الخاصة بترابط المعلومات واتساقها وتجميعها، وتلافي ازدواج الجهود وتخصيص الموارد.

٨٣- ***تحليل المشكلة.*** توصلت حكومة موزمبيق و**الأمم المتحدة** والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية إلى ضرورة تعزيز عملية التخطيط للمساعدات الغذائية وتنسيقها وتنفيذها بين جميع الشركاء بهدف التوصل إلى سياسات وبرامج فعالة ولها كفاءتها في ما يتعلق بالأغذية من أجل إدخال تحسينات على الأمن الغذائي والاستعداد لمواجهة الكوارث. ففي أغلب الأحيان لا يكون الفقراء الجوعى هدفا للموارد الإنمائية.

٨٤- ***الأهداف.*** أهم هذه الأهداف هو دعم تشكيل لجنة حكومية للأمن الغذائي والمشاركة فيها بصورة إيجابية.

٨٥- ***استراتيجية التنفيذ.*** أدركت الحكومة أن لجنة الأمن الغذائي هذه ستجعل قطاع الأمن الغذائي مترابطا، بما يسمح بوضع مؤشرات عامة، وسياسة متكاملة، وصياغة البرامج. وفي حلقات العمل التي عقدت لإعداد **البرنامج** القطري، استطاع **برنامج الأغذية العالمي** والحكومة و**الأمم المتحدة** والجهات المانحة والشركاء من المنظمات غير الحكومية التوصل إلى اتفاق في الآراء يقضي بأن التعاون والتنسيق أمران حيويان لتعظيم نتائج هذا النشاط. وعلى ذلك فإن **البرنامج** يعمل مع جميع شركائه للنهوض بعملية التنسيق، بتشجيعه بإقامة محفل مفتوح يمكن من خلاله مناقشة برامج الأغذية وسياساتها وتوجهاتها، وكذلك تحديد الموارد اللازمة. وقد بدأت هذه العملية بالفعل من خلال سلسلة من حلقات العمل التي عقدها **البرنامج** مع شركائه، وستستمر من خلال الاجتماعات وحلقات العمل وعملية تشكيل لجنة الأمن الغذائي.

٨٦- ***الدعم والتنسيق والرصد والتقييم.*** سيكون على رأس هذا الجهد: الإدارة العليا في **البرنامج**، ورئيس فريق السياسات، بالتعاون مع الوزارات المعنية، و**الأمم المتحدة**، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية. أما نتائج تعظيم مساهمة **البرنامج** في تحسين عمليتي التعاون والتنسيق، فستكون موضع تقدير في التقرير السنوي وتقريرا التقييم المرحلي والتقييم الختامي.

٨٧- **تقدير التكاليف.** يقترح تخصيص مبلغ ٠٢٠ ٢٠٥ دولارا كمصروفات مباشرة وغير مباشرة لأنشطة التنسيق المدعومة من **اعتماد الأغذية في البرنامج**.

القضايا الرئيسية والمخاطر

٨٨- مع زيادة الأمن الغذائي المحلي، قد تصبح أشكال أغذية **البرنامج** – بما في ذلك الغذاء مقابل العمل والمعونة الغذائية المباشرة (عدا حالات الكوارث) أقل تأثيرا. وقد يحتاج الأمر إلى زيادة المدخلات البديلة، مثل العنصر النقدي التكميلي والبنود غير الغذائية.

٨٩- وإذا كانت السياسات تصاغ وتنفذ على المستوى القطري، فإن **البرنامج** قد يظل الوكالة الرائدة في ما يتعلق بالاستعداد لمواجهة الكوارث والحد من أضرارها. وسيواصل **البرنامج** اقتسام المعلومات على المستوى الإقليمي، وعمليات الرصد ورسم الخرائط، ومتابعة الكوارث والأخطار.

٩٠- إذا تعذر تمويل **اعتماد الأغذية في البرنامج**، فإن ترابط **البرنامج** وأهدافه المحددة ستواجه صعوبات بالغة. قد تكون قدرات الحكومة محدودة وعملية اللامركزية بطيئة. قد تحدث الزيادة في تكاليف التشغيل المباشرة إذا تعذر المحافظة على مستويات الشراء المحلية/ والإقليمية المرصودة في الميزانية.

٩١- قد يمثل التنفيذ في المناطق التي تعاني من عجز الأغذية تحديا كبيرا، حيث أن الشركاء المحتملين يميلون إلى توجيه الموارد الإنمائية إلى المناطق التي بها فائض في الأغذية، حيث لا يكون للمعونة الغذائية أية ميزة نسبية.

٩٢- اعتمادا على ما سيكون عليه الوضع في البلاد في عام ٢٠٠١، فلابد من إجراء تقدير للانسحاب التدريجي أو الانسحاب النهائي بصورة مناسبة في **البرنامج** القطري للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥.

عملية إدارة البرنامج

التقدير

٩٣- وافق **المجلس التنفيذي** على محفظة **البرنامج** في موزمبيق في دورته العادية الثانية عام ١٩٩٦، آخذا في اعتباره التوجيهات التي وردت في مخطط الاستراتيجية القطرية لموزمبيق. وقد أدخلت تعديلات على البرامج الجارية لتتفق مع التوجهات الجديدة للبرنامج، والأوضاع الجديدة في موزمبيق بعد الحرب. وسوف تتزعم لجنة البرامج القطرية في **البرنامج** عملية التقدير على امتداد السنوات الأربع، آخذة في اعتبارها نقاط الضعف، والدراسات السابقة، والتوصيات، واستعراضات المشاريع، مع التأكد من الالتزام بتوجيهات كل من **البرنامج** والحكومة. ورغم أن **البرنامج** سيتابع دورات المشروعات، وإجراءات إجازة المشروعات اللامركزية الجديدة في **البرنامج**، فإن **البرنامج** في موزمبيق سيحصل أيضا على دعم لعملية التقدير من المقر الرئيسي له، ومن الموظفين القطريين والإقليمين، ومن لجنة **البرنامج** القطري.

٩٤- وستجتمع لجنة استعراض البرامج بصورة شبه سنوية لاستعراض مجمل **البرنامج** القطري، واستراتيجيته وأهدافه، والتقارير السنوية بهدف التأكد من أن الأنشطة تتكامل مع أنشطة الشركاء الآخرين، وأن هذه الأنشطة تعتبر تكملة لأهداف وتوجيهات حكومة موزمبيق، وأنها تضيف إليها. وسوف تدعم اللجنة أهداف أنشطة الشركاء لكي يتبنوا مؤشرات البرمجة العامة، وعلى الأخص في إطار المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة. وستأتي الوكالات الأعضاء في هذه اللجنة مستقبلا من ثمانية وكالات من **الأمم المتحدة**، و١٣ جهة مانحة، وتسعة وزارات معنية، وبعض المنظمات غير الحكومية المختارة، ممن التقوا في حلقتي عمل في مارس/ آذار ١٩٩٦، لكي يستعرضوا **البرنامج** القطري الذي وضعه **برنامج الأغذية العالمي** لموزمبيق ويساهم فيه. والمتوقع أن يأتي الأعضاء الدائمون في اللجنة من المشاركين الثلاثين الأصليين، بمجرد إجازة **البرنامج** القطري. وسوف تجتمع لجنة استعراض المشروع في شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨.

التنفيذ

٩٥- إن لجنة استعراض المشروع عبارة عن مجلس داخلي في **البرنامج** لاستعراض المشروعات يتكون من ثمانية موظفين (بمن فيهم رئيس الفريق مع مساهمة الموظفين في المكتب الفرعي) يكفل اتساق الأنشطة الفردية مع النهج البرامجي المتكامل، والتأكد من أن هذا **البرنامج** سينفذ في المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ولجنة استعراض المشروعات هي المسؤولة عن استعراض استمارات وإجراءات تصميم المشروعات، ووضع المؤشرات وقياس الأهداف، وعمليات الرصد والتقييم (كما وكيفا) واستماراتها، ووضع إطار للسياسات القطاعية التي تسترشد بها أية خطة عمل في وحدات **البرنامج**. والهدف من هذه الأنشطة هو إقامة آليات شاملة ومعيارية لكتابة التقارير ضمانا لتناولها لأهداف المشروع بوضوح، وقياس النتائج، وبيان النتائج على المستفيدين من **برنامج الأغذية العالمي**. كما أوكلت إلى هذه اللجنة مهمة وضع اللمسات الأخيرة في معايير اختيار الأنشطة (بما في ذلك **اعتماد الأغذية في البرنامج**) والمدخلات المطلوبة وتكاليفها، والعمل على المساواة بين الجنسين، وتقدير احتياجات بناء القدرات. وسيشكل العاملون في الميدان لجانا صغيرة لاستعراض المشروعات في مناطق معينة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. ومن حق لجنة استعراض المشروعات أن تستدعي استشاريين فنيين من الخارج إذا كان ذلك مناسبا، ثم ترفع هذه اللجنة توصياتها النهائية إلى الإدارة العليا للموافقة عليها.

الرصد

٩٦- تعتمد أنشطة رصد **البرنامج** ومراجعته على خمس وثائق رئيسية، هي: (أ) تقارير لجنة **البرنامج** القطري (عمليات الرصد التي يقوم بها الشركاء من **الأمم المتحدة** والجهات المانحة والحكومة)، (ب) تقارير لجنة استعراض الموارد وتخصيصها (الرصد المالي)، (ج) تقارير لجنة استعراض المشروعات (رصد أنشطة المشروع وتقييمها)، (د) تقارير وحدة المعلومات (وتشمل التقارير المجمعة لتحليل هشاشة الأوضاع والسياسات وقضايا الجنسين وبناء القدرات)، (هـ) التقارير ربع السنوية لاستعراض **البرنامج** القطري، ومتابعة الأغذية، وتقارير المراجعة المالية، وتقارير المكتب القطري عن المشروعات "مرتان في العام")، التي تعرض على المقر الرئيسي **للبرنامج** في روما. وسوف تعكس عملية رصد المشروعات الجارية والتقارير وعمليات التقييم كيفية تأثير الأنشطة على الأفراد والمجتمعات المحلية وهياكل الحكومة الوطنية من أجل الحد من هشاشة أوضاع المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. كما ستجرى بعض الدراسات لتحليل القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي الأسري واستخدام الأغذية. وستتم عملية الرصد الكلية للبرنامج القطري من خلال التقارير السنوية وتقارير التقييم في منتصف المدة والتقييم النهائي.

المراجعة المالية

٩٧- يمارس رئيس فريق المالية والإدارة سلطات المراقبة على إدارة جميع الموارد المالية، بما في ذلك رفع تقرير مالي شهري إلى المقر الرئيسي في روما، كما يعمل رئيس الفريق ضمن لجنة استعراض الموارد وتخصيصها، ويكفل أن تكون نظم وأساليب وإجراءات المحاسبة المالية متسقة مع شروط المراجعة في **البرنامج** أو تفوقها. وزيادة في معايير المساءلة، يسعى **برنامج الأغذية العالمي** في موزمبيق (بالتعاون مع المقر الرئيسي للبرنامج في روما) إلى استخدام مراجعين خارجيين للقيام بعمليات المراجعة المعتادة لجميع أصول **البرنامج**، وكتابة التقارير عن مصروفاته.

التعديلات والإضافات

٩٨- بناء على التقارير وأنشطة الرصد السابق ذكرها، وزيادة المسؤوليات الإقليمية، ستدخل تعديلات على المجالات التالية: (١) مسؤوليات الوحدة العاملة أو شكل التقارير، (٢) تحديد احتياجات التدريب، (٣) تصميم المشروع أو تسليمه، (٤) تحديد النشاط التكميلي، (٥) تغيير أو تعديل الموارد أو تخصيصها.

تقييم البرنامج القطري في منتصف المدة والتقييم النهائي

٩٩- ستتم عملية التقييم المرحلي أو التقييم الختامي بواسطة وكالة أو مجموعة أو أفراد من الخارج، يمكنهم أن يقوموا بالتقدير الموضوعي لمدى نجاح **برنامج الأغذية العالمي** في موزمبيق في إدارة وتنفيذ أنشطته لتحقيق أهداف **البرنامج** القطري. وسوف تستفيد فرق التقييم من مختلف الوسائل – بما فيها التقارير العديدة للرصد والتقييم (سواء تلك التي قدمت بالفعل أو تلك التي مازالت قيد الصياغة) والمقابلات الشخصية مع المستفيدين من المشروع والمجموعات المعنية، لتوضيح الكيفية التي تحسنت بها قدرات المجتمع المحلي، والقدرات الوطنية على التأهب لمواجهة الكوارث والحد من أضرارها، وتحقيق الأمن الغذائي. كما كما ستجري عملية تقدير لقدرات وحدة تحليل الهشاشة ورسم خرائطها، وزيادة مشاركة المرأة، وتحسين مستويات التنسيق والتعاون بين الحكومة و**الأمم المتحدة** والجهات المانحة والمنظمات غير

الحكومية. وستبذل مساعي للحصول على مساعدة من المقر الرئيسي للبرنامج في روما بالنسبة لتقارير التقييم في منتصف المدة وتقارير التقييم النهائية. وستعرض هذه التقارير الأخيرة على **المجلس التنفيذي** للنظر فيها، وستصبح التعقيبات على هذه التقارير والدروس المستخلصة منها هي الأساس للبرنامج القطري التالي لموزمبيق عن الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥.

الملحق الثاني

مستويات النشاط المقارنة

الموارد

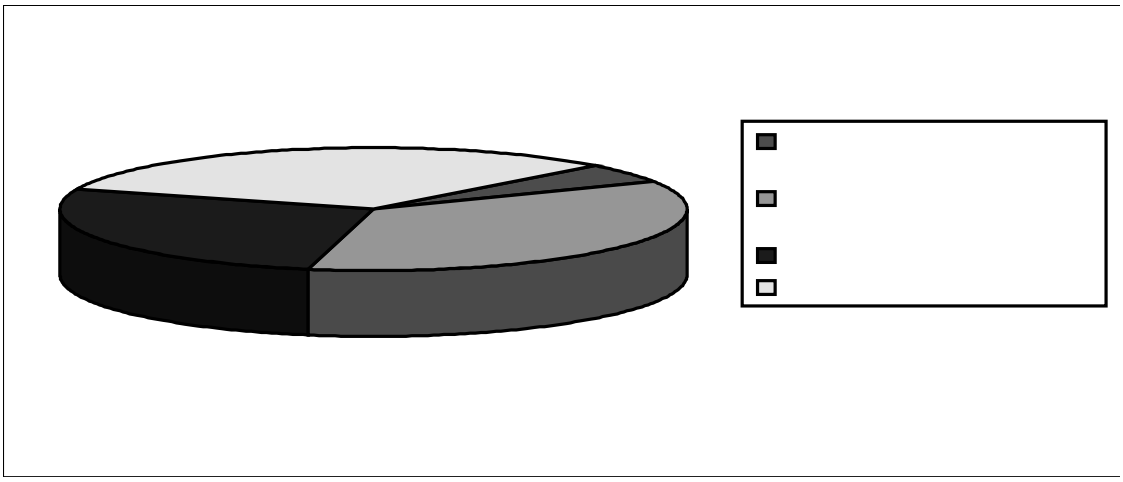

نوع التكاليف

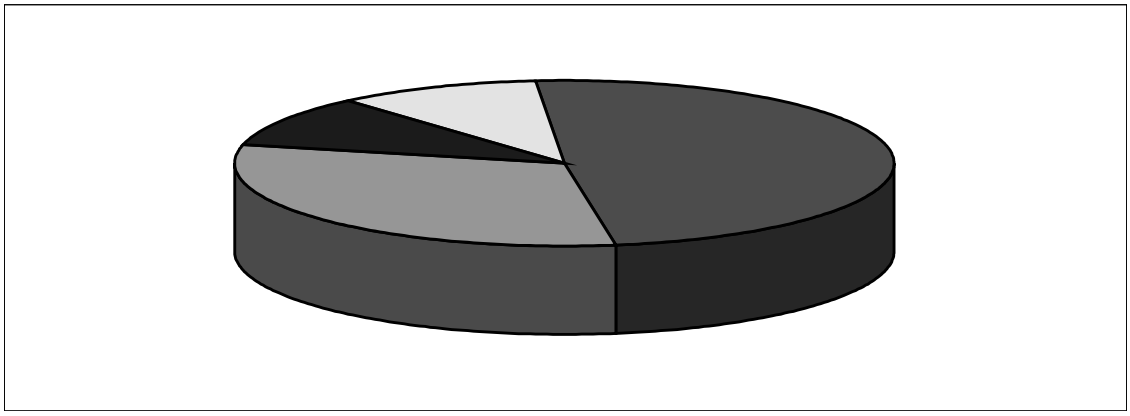

المستفيدون